مجلة القنطار للعلوم الإنسانية والتطبيقية

سلسلة الدراسات الإسلامية وعلوم القرآن

دراسة تخريجية لأحاديث مختارة من جامع الترمذي في أبواب الصيام والجنائز والتطوع: تخريج وحكم

الباحث : فتحي خيري أحمد صالح / عمان – الأردن fathi.k.saleh@gmail.com

تاريخ التقديم 2025/5/1- تاريخ القبول 2025/5/21 - تاريخ النشر 2025/5/30

الملخص : يهدف البحث إلى تقديم دراسة منهجية لهذه الأحاديث، معتمدًا على أقوال أئمة الحديث في الجرح والتعديل، وقواعد علم مصطلح الحديث، للوصول إلى أحكام دقيقة حول درجة صحتها .يتناول هذا البحث دراسة وتحليل ثلاثة أحاديث نبوية من جامع الترمذي، مع التركيز على تخريجها، ودراسة أسانيدها من حيث عدالة وضبط الرواة واتصال السند، والنظر في سلامتها من الشذوذ والعلل، وصولاً إلى الحكم على درجة صحة كل حديث. الحديث الأول :يتعلق بكراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان، ومداره على العلاء بن عبد الرحمن. خلص البحث إلى أن رجال إسناده ثقات وأن الإسناد متصل. وعلى الرغم من وجود بعض العلل التي أثارها بعض الأئمة (التفرد، الوقف، النكارة)، إلا أن البحث يرى أن هذه العلل لا تؤثر في صحة الحديث، وأن الحديث صحيح من أدنى مراتب الصحة أو من أعلى مراتب الحسن، ويمكن الجمع بينه وبين الأحاديث الأخرى التي تدل على صيام شعبان. الحديث الثاني :يتعلق بالصلاة على الأطفال ومكان الماشي والراكب من الجنازة، ومداره على سعيد بن عبيد الله. خلص البحث إلى أن رجال إسناده ثقات وأن الإسناد متصل. ولم يجد البحث علة مؤثرة في الحديث، وبالتالي حكم عليه بالصحة. الحديث الثالث :يتعلق بفضل التطوع بست ركعات بعد المغرب، ومداره على عمر بن أبي خثعم. خلص البحث إلى أن عمر بن أبي خثعم راوٍ ضعيف منكر الحديث، وأن الإسناد غير متصل بينه وبين شيخه يحيى بن أبي كثير. وبناءً على ضعف الراوي وعدم اتصال السند وعدم وجود شواهد ومتابعات قوية، حكم البحث على الحديث بالضعف.

Abstract :This research undertakes a study and analysis of three Hadiths (prophetic traditions) from Jami at-Tirmidhi, focusing on their Takhrij (referencing and sourcing), examination of their Isnads (chains of narration) in terms of the narrators' integrity (Adalah) and accuracy (Dabt) and the continuity of the chain, and assessing their soundness from irregularities (Shudhudh) and defects (`Ilal), ultimately determining the degree of authenticity of each Hadith. The First Hadith: Concerns the disapproval of fasting in the latter half of Sha'ban in anticipation of Ramadan. Its pivotal narrator is Al-'Ala' ibn 'Abd ar-Rahman. The research concludes that its narrators are reliable (Thiqat) and the Isnad is connected (Muttasil). Despite some defects raised by certain Imams (such as singularity of narration, being narrated as Mawquf, or perceived peculiarity/Nakarah), the research posits that these do not undermine the Hadith's authenticity.

It is deemed Sahih (authentic) at its lowest level or Hasan (good) at its highest, and can be reconciled with other Hadiths indicating the permissibility of fasting in Sha'ban. The Second Hadith: Pertains to the funeral prayer for children and the appropriate positions for walkers and riders in a funeral procession. Its pivotal narrator is Sa'id ibn 'Ubaydillah. The research concludes that its narrators are reliable and the Isnad is connected. No significant defect was found, and thus the Hadith is judged as Sahih (authentic). The Third Hadith: Relates to the virtue of performing six optional Rak'ahs (units of prayer) after the Maghrib (sunset) prayer. Its pivotal narrator is 'Umar ibn Abi Khath'am. The research finds that 'Umar ibn Abi Khath'am is a weak narrator whose Hadiths are rejected (Da'if Munkar al-Hadith), and the Isnad is disconnected (Munqati') between him and his Sheikh, Yahya ibn Abi Kathir. Based on the narrator's weakness, the disconnected Isnad, and the lack of strong supporting narrations, the Hadith is judged as Da'if (weak).

The research aims to provide a systematic study of these Hadiths, relying on the statements of the Imams of Hadith criticism (Al-Jarh wa At-Ta'dil) and the principles of Hadith terminology, to arrive at precise judgments regarding their degree of authenticity.

الحديث الأول - باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان

أخرج الحديث الترمذي في جامعه، رقم الحديث (738)، ولفظه:

حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إذا بقِيَ نصفٌ من شعبان فلا تصوموا".

أولاً - جمع طرق الحديث:

الكتب التي ورد فيها الحديث - من الكتب التسعة:

سنن أبي داود: حديث رقم 2337 - باب كراهية وصل شعبان برمضان، ولفظه: "إذا انتصف شعبان فلا تصوموا". سنن النسائي: في (الكبرى) 172/2 حديث رقم 2911 - باب صيام شعبان، ولفظه: "إذا انتصف شعبان فكفوا عن الصوم" سنن ابن ماجة: حديث رقم 1651 - باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم، ولفظه: "إذا كان النصف من شعبان فلا صوم حتى يجيء رمضان". مسند الإمام أحمد: حديث رقم 9707 / 9330 - مسند أبوهريرة ، ولفظه: "إذا كان النصف من شعبان، فأمسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان". سنن الدارمي: حديث رقم 1781/ 1782 ، 1740 (طبعة دار الكتب العلمية) ، ولفظه "إذا كان النصف من شعبان، فأمسكوا عن الصوم".

جميعهم من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة . رضي الله عنه . مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الكتب التي ورد فيها الحديث - بخلاف الكتب التسعة:

في مصنف عبدالرزاق (161/4) تحت رقم (7325)، ومصنف ابن أبي شيبة (285/2) تحت رقم (9026)، وصحيح ابن حبان (358/8) تحت رقم (3591)، ومسند أبو عوانه (98)، وسنن البيهقي (209/4)، جميعهم من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة. رضي الله عنه. مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وفي شرح معاني الآثار للطحاوي (82/2)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي (8/ 48)، والمحلى لإبن حزم (26.25/7)، وفي أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني (283/1)، جميعهم من طريق العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة. رضي الله عنه. مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. كما أخرجه الطبراني في "الأوسط" (312/2) من طريق عبيد الله بن عبد الله المنكدر، قال: حدثني أبي عن أبيه عن جده، عن عبد الرحمن بن يعقوب، به بنحوه. وأخرجه أيضاً ابن عدي في "الكامل" (224/1) من طريق إبراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن المنكدر والعلاء بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن يعقوب، به بنحوه.

وقد ورد متن الحديث بألفاظ مختلفة تدل على ذات المعنى، منها:

"إذا بقِيَ نصفٌ من شعبان فلا تصوموا".

"إذا انتصف شعبان فلا تصوموا".

"إذا انتصف شعبان فكفوا عن الصوم".

"إذا كان النصف من شعبان فلا صوم حتى يجيء رمضان".

"إذا كان النصف من شعبان، فأمسكوا عن الصوم حتى يكون رمضان".

"إذا كان النصف من شعبان، فأمسكوا عن الصوم".

"لا صوم بعد النصف من شعبان حتى يجِيءَ رمضان".

"إذا كان النصف من شعبان فأفطروا".

ثانياً - استخراج المدار:

كما يتضح مما سبق، الحديث مداره على العلاء بن عبدالرحمن. قال الترمذي: "لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ".

وقال أبو داود: "لم يجئ به غير العلاء عن أبيه". وقال النسائي مثل ذلك: "لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن".

ثالثاً - ترجيح الإسناد بعد رصد الإتفاق والإختلاف على المدار:

بعد دراسة أسانيد الحديث الواردة تحت البند "أولاً" أعلاه، ترجح عندي أن الإسناد الحقيقي للحديث هو كما ورد في سنن الترمذي:

"حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة".

رابعاً - دراسة الإسناد من ناحية عدالة وضبط الرواة، و اتصال الإسناد:

المبحث الأول - دراسة الإسناد من ناحية عدالة وضبط الرواة:

الخلاصة: رجال الإسناد ثقات. فأما الراوي الأول: قتيبة بن سعيد الثقفي فهو ثقة ثبت. وأما الراوي الثاني: عبد العزيز بن محمد الدراوردي فهو ثقة. وأما الراوي الثالث: العلاء بن عبد الرحمن الحرقي فهو ثقة، روى عنه جمع غفير من الثقات، منهم مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، والسفيانان، وشعبة، والدراوردي، وعبيد الله العمري، وغيرهم، كما احتج به مسلم في صحيحه. وأما الراوي الرابع: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني فهو تابعي من الثقات المعروفين.

والتفاصيل موضحة أدناه لكل راو على حده.

الإمام المحدث قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبدالله، الشهير قتيبة بن سعيد الثقفي ، المكنى بـ أبي رجاء، ونسبه الثقفي، البلخي البغلاني، وُلد عام 150هـ وتوفي عام 240هـ، وهو من رواة الطبقة العاشرة .يُعد قتيبة بن سعيد من أعلام الحديث الثقات والمتقنين، حيث أجمع كبار أئمة الجرح والتعديل على توثيقه والإشادة به؛ فوصفه أبو حاتم الرازي ويحيى بن معين ومسلمة بن القاسم الأندلسي وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري بأنه "ثقة"، وزاد ابن حجر العسقلاني "ثبت"، واعتبره الذهبي "أحد أئمة الحديث". كما أثنى عليه أحمد بن حنبل، وقال عنه أبو حاتم بن حبان البستي إنه "من المتقنين في الحديث والمتبحرين في السنن"، ووصفه أحمد بن شعيب النسائي وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش وعبد الله بن محمد الفرهاذاني بالصدق، مع إشارة ابن القطان الفاسي إلى عدم معرفة التدليس عنه. وبناءً على هذه الشهادات، استقر الحكم عليه في "تحرير تقريب التهذيب" بأنه "ثقة ثبت"، مما يؤكد مكانته المرموقة كأحد الرواة المعتمدين في نقل السنة النبوية

الإمام المحدث عبد العزيز بن محمد بن عبيد ، الشهير ا عبد العزيز بن محمد الدراوردي. ، المكنى بـ أبي محمد، ونسبه المدني، الجهني، الدراوردي ،عاش وتوفي بالمدينة المنورة حوالي عام 186أو 187 هـ، وهو من رواة الطبقة الثامنة .حظي الدراوردي بتوثيق عدد من كبار الأئمة مثل أحمد بن صالح الجيلي وعلي بن المديني ومالك بن أنس ويحيى بن معين الذي وصفه بالثقة الحجة، كما أثنى عليه معن بن عيسى القزاز ثناءً عظيمًا. ومع ذلك، أشار بعض الأئمة إلى وجود بعض الأخطاء أو الوهم في حديثه، خاصة عند التحديث من غير كتابه أو من حفظه، كما ذكر أبو حاتم بن حبان البستي وأبو زرعة الرازي وأحمد بن حنبل وابن حجر العسقلاني وزكريا بن يحيى الساجي ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، بينما اعتبره أبو حاتم الرازي "محدثًا" وقال عنه أحمد بن شعيب النسائي "ليس بالقوي" تارة و"ليس به بأس" تارة أخرى، وذكر أبو القاسم بن بشكوال أن مالكًا "غمزه بشيء". ورغم هذه الملاحظات، فإن الحكم المستقر عليه في "تحرير تقريب التهذيب" هو "ثقة"، مما يعكس مكانته كراوٍ معتبر في نقل الحديث النبوي.

العلاء بن عبدالرحمن: تعريفه: هو "علاء / العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب". الشهرة: العلاء بن عبد الرحمن الحرقي. الكنيه: أبو شبل. النسب: الحرقي، المدني، الجهني. عاش في: المدينة، الحرقات. مولي: مولى الحرقة من جهينة. توفي عام: 132 (أو بضع وثلاثين ومائة). الطبقة: الخامسة. أقوال الأئمة فيه: كما تقدم القول، مدار الحديث على العلاء بن عبد الرحمن، وقد اختلف الأئمة في وصفه، كما يلي: أبو أحمد بن عدي الجرجاني: ليس بالقوي، وختم ترجمته بقوله: وللعلاء نسخ عن أبيه عن أبي هريرة يرويها عنه الثّقات، وما أرى به بأساً، وقد روى عنه شعبة ومالك وابن جريج ونظرائهم. أبو حاتم الرازي: صالح أنكر من حديثه أشياء، روى عنه الثقات، ومرة: لا بأس به. أبو دواد السجستاني: ليس به بأس. أبو زرعة الرازي: ليس

هو بأقوى ما يكون، ومرة: لا بأس به. أبو عيسى الترمذي: ثقة عند أهل الحديث. أبو يعلى الخليلي: مدني مختلف فيه لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها لحديثه: "إذا كان النصف من شعبان فلا تصوموا"، وقد أخرج له مسلم من حديثه المشاهير دون الشواذ. أحمد بن حنبل: ثقة لم أسمع أحدا ذكره بسوء. أحمد بن شعيب النسائي: ليس به بأس، ومرة: ثقة. أحمد بن صالح الجيلي: ثقه. ابن حجر العسقلاني: صدوق ربما وهم. ابن عبد البر الأندلسي: ثقة. الذهبي: أحد علماء المدينة، ومرة: صدوق مشهور. محمد بن عمر الواقدي: ثقة، كثير الحديث، ثبت. يحيى بن معين: ليس به بأس، ومرة: ليس بالقوي، ومرة: ليس حديثه بحجة، ومرة: سئل عن العلاء بن عبد الرحمن وسهيل فلم يقوي أمرهما. ابن حزم: العلاء ثقة روى عنه شعبة، وسفيان الثوري، ومالك، وسفيان بن عيينه، ومسعر بن كدام، وأبو العميس، وكلهم يحتج بحديثه، فلا يضره غمز ابن معين له. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة، روى عنه جمع غفير من الثقات، منهم مالك بن أنس، وإسماعيل بن جعفر، والسفيانان، وشعبة، والدراوردي، وعبيد الله العمري، وغيرهم. احتج به مسلم في صحيحه.

عبدالرحمن بن يعقوب: تعريفه: هو عبد الرحمن بن يعقوب. الشهرة: عبد الرحمن بن يعقوب الجهني. الكنيه: أبو العلاء.

النسب: الحرقي، المدني، الجهني، الهمداني. عاش في: المدينة. مولي: مولى الحرقة من جهينة. الطبقة: الثالثة.

أقوال الأئمة فيه: أبو بكر البيهقي: من الثقات المعروفين. أبو حاتم الرازي: سئل هو أوثق أو المسيب بن رافع؟ فقال: ما أقربهما.

أحمد بن شعيب النسائي: ليس به بأس. أحمد بن صالح الجيلي: ثقة. ابن حجر العسقلاني: ثقة. الذهبي: ثقة. علي بن المديني: ثقة. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة.

المبحث الثاني - دراسة الإسناد من ناحية الإتصال: بعد دراسة أسانيد الحديث الواردة تحت البند "أولاً" أعلاه، وتحديد الإسناد الحقيقي للحديث وهو: "حدثنا قتيبة، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة".

وبعد أن درسنا في المبحث الأول شرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد، نبدأ بدراسة شرط اتصال السند، فنقول وبالله التوفيق:

أما الترمذي، فقد قال: "حدثنا قتيبة .."، وأما قتيبة، فقد قال: "حدثنا عبدالعزيز بن محمد ..". ولفظ "حدثنا" من صيغ الأداء الصريحة التي يستخدمها المحدثون للتعبيرعن السماع من الشيخ. وأما عبدالعزيز بن محمد، فقد قال: "عن العلاء بن عبدالرحمن .."، فإن الراوي: عبدالعزيز بن محمد غير معروف بالتدليس، كما أن معاصرة العلاء بن عبدالرحمن متحققة فقد عاش ومات في المدينة أثناء وجود العلاء، وموثق في كتب التراجم بالأخذ عن شيخه العلاء بن محمد، وبالتالي شرط اللقاء متحقق أيضاً. النتيجة: تُقبل العنعنة من الراوي: "عبدالعزيز بن محمد" وتُحمل على الإتصال، حيث أن هذا الراوي لم يكن موصوفاً بالتدليس، ويُعلَم أنه قد سمع من شيخه الذي عنعن عنه، وبالتالي إذا حدث عنه في بعض الأحاديث بصيغة "عن" فهو قد سمع منه في الجملة، ويثبت هذا السماع، وتحمل على الاتصال. وأما: "العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة"، فقد كان للعلاء صحيفة مشهورة في المدينة رواها عنه الأئمة أصحاب الكتب التسعة، ما عدا البخاري. والعلاء من صغار التابعين بإدراكه أنس بن مالك، وأبوه من التابعين أدرك أبا هريرة، وأبا سعيد، وجده يعقوب أدرك عمر

بن الخطاب، ويعد من كبار التابعين. وقد أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - ما لم يتفرد به. وحيث أن العلاء وأبيه من الثقات ولم يوصفا بالتدليس، وقد ثبت أن العلاء قد سمع من أبيه، كما ثبت أن أباه قد سمع من أبي هريرة - رضي الله عنه - بالتالي: تحمل رواية "العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة" على الإتصال. وسبب عدم تخريج مسلم لحديث: "إذا بقِيَ نصفٌ من شعبان فلا تصوموا"، هو نتيجة التفرد / النكارة - وهو المبحث الذي سنقوم بدراسته تحت بند خامساً.

خامساً - النظر في السلامة من الشذوذ (بمعنى التفرد) والعلة:

كما تم ذكره سابقاً، فإن هذا الحديث مداره على العلاء بن عبد الرحمن، وقد تفرد به عن أبيه.

وقد أعله بعض كبار أئمة الحديث بعلل، وهي:

الأولى: تفرد العلاء بن عبدالرحمن بهذا الحديث عن أبيه.

الثانية: بعض الرواه أوقفه.

قال ابن الجنيد في سؤالاته: ذكر يحيى بن معين وأنا أسمع، حديث العلاء عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا مضى النصف من شعبان، فلا تصوموا". فقال: رواه زهير بن محمد، وعبدالرحمن بن إبراهيم والزنجي. قلت ليحيى: والدراوردي؟ . قال: الدراوردي ومحمد بن جعفر، لا يرفعانه. قلت ليحيى: حدثنا غير واحد عن الدراوردي، يرفعه ..".

الثالثة: النكارة.

قال أبو داود: "وكان عبدالرحمن بن مهدي لا يحدث به، لأنه كان عنده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان". والأحاديث الدالة على نكارة المتن كثيرة، منها: حديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر، ويفطر حتى نقول لا يصوم، وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهرإلا رمضان، وما رأيته أكثر صياماً مِنه في شعبان". وكذلك قولها: "لم يكن النبي صلى الله عليه يصوم شهراً أكثر من شعبان، وكان يصوم شعبان كله ..". وقولها أيضاً: " كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصومه شعبان ثم يصله برمضان". وحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما، قال: قلت يا رسول الله لم أراك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: "ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين وأحب أن يرفع عملي وأنا صائم".

و أقول: هذه العلل الثلاث المبينة أعلاه فيها نظر، ولا تؤثر في صحة الحديث، ومستند قولي على ما يلي:

أما الجواب عن الأولى - التفرد:

فهو أن العلاء بن عبدالرحمن ثقة فلا يضر تفرده بالحديث. قال العلامة ابن قيم الجوزية في "تهذيب السنن" ما نصه: "والتفرد الذي يعلل به هو تفرد الرجل عن الناس بوصل ما أرسلوه، أو رفع ما أوقفوه، أو زيادة لفظة لم يذكروها. وأما الثقة

العدل إذا روى حديثاً وتفرد به لم يكن تفرده علة، فكم قد تفرد الثقات بسنن عن النبي صلى الله عليه وسلم عملت بها الأمة؟".

وأما الجواب عن الثانية - الوقف:

فقد رفع الحديث جماعة من الأئمة وفيهم من قيل إنه وقفه وهم: سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وشبلُ بن العلاء، وأبو العُميس عُتبة بن عبدالله، وزهير بن محمد، وزهير بن معاوية، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، وعبدالرحمن بن إبراهيم القاص، وروح بن القاسم، وموسى بن عُبيدة.

وأما الجواب عن الثالثة - النكارة:

فقد ردها أبو داود بعدما نقل إعلال عبدالرحمن بن مهدي بقوله: "وليس هذا عندي خلافه". أي: أن هذا لا يعارض ذاك.

وقد عقب الإمام الترمذي بعد ذكره للحديث: "ومعنى الحديث عند بعض أهل العلم، أن يكون الرجل مفطِراً، فإذا بقي من شعبان شيء أخذ في الصوم لحال شهر رمضان". وقد أفاد بعض المصححين لحديث العلاء بأن النهي محمول على من لم يبتدئ صيامه إلا بعد النصف، أما من كان يصوم قبل النصف واستمر فلا يشمله النهي، ومنهم من حمل النهي على من يضعفه الصوم عن القيام بحق رمضان. وبالتالي فإن الجمع بين الأحاديث ظاهر وأولى أن يحمل النهي على من لم يدخل تلك الأيام في صيام اعتاده. فإن معنى حديث العلاء بن عبدالرحمن: أن يكون الرجل مفطراً، فإذا انتصف شعبان أخذ في الصوم لحال شهر رمضان. والأحاديث الواردة عن عائشة وأسامة بن زيد - رضي الله عنهما - محموله على ما إذا كان يصوم صوماً اعتاده. وفي هذا: قال العلامة ابن قدامة المقدسي في "المغني": ويحمل هذا الحديث (حديث العلاء) على نفي استحباب الصيام في حق من لم يصم قبل نصف الشهر، وحديث عائشة في وصل شعبان برمضان في حق من صام الشهر كله، فإنه قد جاء ذلك في سياق الخبر فلا تعارض بين الخبرين إذاً. وهذا أولى من حملهما على التعارض ورد أحدهما بصاحبه والله أعلم. وكما ذكر العلامة ابن قيم الجوزية في " تهذيب السنن " ما نصه: "وأما ظن معارضته بالأحاديث الدالة على صيام شعبان، فلا معارضة بينهما، وإن تلك الأحاديث تدل على صوم نصفه مع ما قبله، وعلى الصوم المعتاد في النصف الثاني، وحديث العلاء يدل على المنع من تعمد الصوم بعد النصف، لا لعادة، ولا مضافاً إلى ما قبله". وقال العلامة عبدالعزيز بن باز رحمه الله: "والمراد به النهي عن ابتداء الصوم بعد النصف، أما من صام أكثر الشهر أو الشهر كله فقد أصاب السنة".

سادساً - الحكم على الحديث:

حكم الأئمة على الحديث:

الترمذي: حسن صحيح. أبو داود: سكت عنه (وفي رسالته لأهل مكه: كل ما سكت عنه فهو صالح). الإمام أحمد: غير محفوظ.

ابن حبان: منكر، وكان ابن مهدي لا يحدث به، قال: والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا. الحاكم: صحيح. ابن رجب: شاذاً مخالفاً للأحاديث الصحيحة. ابن حزم: رواه سفيان عن العلاء، والعلاء ثقة روى عنه شعبة، وسفيان الثوري، ومالك، وسفيان بن عيينة، ومسعر بن كدام، وأبو العميس وكلهم يحتج بحديثه، فلا يضره غمز ابن معين له . الذهبي: من أغرب

ما أتى به العلاء بن عبد الرحمن. ابن دقيق العيد: صحيح على طريقة بعض أهل الحديث. ابن الجوزي: انفرد به العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه. ابن العربي: صحيح. العيني: اختلف في صحة هذا الحديث. المباركفوري: صحيح. ابن عثيمين: ضعيف.

الألباني: صحيح. شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

حكمي على الحديث:

اختلف أئمة الحديث في تصحيح وتضعيف هذا الحديث، فالذين صححوه أخذوا بظاهر السند، والذين ضعفوه أخذوا بأن متن الحديث فيه نكاره ويتعارض مع أحاديث قولية وفعلية ثابتة. وبناء على دراستنا لمدى توفر شروط الصحة في الحديث موضع البحث وخصوصاً البند الخامس: النظر في السلامة من الشذوذ والعلة: أرى أن الحديث موضع البحث هو حديث صحيح - من أدنى مراتب الصحة أو من أعلى مراتب الحسن - والله أعلم.

الحديث الثاني - باب ما جاء في الصلاة على الأطفال

أخرج الحديث الترمذي في جامعه، رقم الحديث (1031)، ولفظه:

حدَّثنا بِشْرُبنُ آدم ابنُ بِنْتِ أَزْهَرَ السَّمَّانِ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الرَّاكِبُ خَلْفَ الجَنَازَةِ، وَالمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وَالطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ".

أولاً - جمع طرق الحديث:

الكتب التي ورد فيها الحديث - من الكتب التسعة:

أخرجه أبو داود في سننه: باب المشي أمام الجنازة - برقم (2815)، ولفظه: "حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَأَحْسَبُ أَنَّ أَهْلَ زِيَادٍ أَخْبَرُونِي أَنَّهُ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ".

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى: باب مكان الراكب من الجنازة - حديث رقم (1934)، ولفظه: "أَخْبَرَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَخُوهُ الْمُغِيرَةُ جَمِيعًا، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..".

كما أخرجه النسائي في السنن الصغرى: باب مكان الماشي من الجنازة - حديث رقم (1935)، ولفظه: "أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ بَكَّارٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ الثَّقَفِيِّ، عَنْ عَمِّهِ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..".

كما أخرجه النسائي في السنن الصغرى: باب الصلاة على الأطفال - حديث رقم (1940)، ولفظه: "أَخْبَرَنَا إِسْمَعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ ذَكَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ..".

وأخرجه ابن ماجة في سننه: باب ما جاء في شُهود الجنائز - حديث رقم (1483)، ولفظه: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ..".

كما أخرجه ابن ماجه في سننه: باب ما جاء في الصلاة على الطفل - حديث رقم (1509)، ولفظه: "حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي زِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي جُبَيْرُ بْنُ حَيَّةَ، أَنَّهُ سَمِعَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ..".

وأخرجه أحمد في مسنده: من حديث المغيرة بن شعبة - حديث رقم (17894)، ولفظه: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ الْحَدَّادُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ..".

كما أخرجه أحمد في مسنده: من حديث المغيرة بن شعبة - حديث رقم (17903)، ولفظه: "حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا الْمُبَارَكُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ..".

كما أخرجه أحمد في مسنده: من حديث المغيرة بن شعبة - حديث رقم (17910)، ولفظه: "حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ قَالَ: ..".

كما أخرجه أحمد في مسنده: من حديث المغيرة بن شعبة - حديث رقم (17934)، ولفظه: "حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَرَوْحٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ رَوْحُ: ابْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي زِيَادُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَقَالَ وَكِيعٌ: عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ..".

معظمهم من طريق سعيد بن عبيدالله، عن زياد بن جُبَير بن حَيَّة، عن أبيه، عن المُغيرة بن شُعبة .رضي الله عنه .مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (باستثناء رواية في مسند أحمد موقوفاً على المغيرة بن شعبة - حديث رقم 17910).

الكتب التي ورد فيها الحديث - بخلاف الكتب التسعة:

في مصنف عبدالرزاق: باب الصَّلاة على الصَّغِير والسِّقط ومِيراثِه - تحت رقم (6392).

ومصنف ابن أبي شيبة: باب مَنْ رَخَّصَ فِي الرُّكُوبِ أَمَامَ الْجِنَازَةِ - تحت رقم (11076)، وباب مَا قَالُوا فِي السِّقْطِ مَنْ قَالَ يُصَلَّى عَلَيْهِ - تحت رقم (11399)، وباب مَا قَالُوا فِي السِّقْطِ مَنْ قَالَ يُصَلَّى عَلَيْهِ - تحت رقم (11405).

ومسند الطيالسي: باب مَا أُسْنِدَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ - تحت رقم (729)، ورقم (730).

وصحيح ابن حبان: باب فَصْلٌ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ وَقَوْلِهَا - تحت رقم (3114).

والسنن الكبيرللبيهقي: باب جُمَّاعُ أَبْوَابِ عَدَدِ الْكَفَنِ وَكَيْفَ الْحَنُوطُ - تحت رقم (6402)، ورقم (6403)، وباب جُمَّاعُ أَبْوَابِ الْمَشْيِ بِالْجِنَازَةِ - تحت رقم (6487).

جميعهم من طريق سعيد بن عبيدالله، عن زياد بن جُبَير بن حَيَّة، عن أبيه، عن المُغيرة بن شُعبة .رضي الله عنه .مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد ورد متن الحديث بألفاظ مختلفة تدل على ذات المعنى، منها:

"الرَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا، وَأَمَامَهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ يَسَارِهَا قَرِيبًا مِنْهَا، وَالسِّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ".

"الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ، وَالْمَاشِي حَيْثُ شَاءَ مِنْهَا، وَالطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ".

"الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ وَالْمَاشِي مِنْهَا حَيْثُ شَاءَ".

"الطِّفْلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ".

"الرَّاكِبُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ، وَالْمَاشِي أَمَامَهَا قَرِيبًا عَنْ يَمِينِهَا، أَوْ عَنْ يَسَارِهَا، وَالسِّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ".

"الرَّاكِبُ يَسِيرُ خَلْفَ الْجِنَازَةِ. وَالْمَاشِي يَمْشِي خَلْفَهَا، وَأَمَامَهَا، وَيَمِينَهَا، وَشِمَالَهَا قَرِيبًا. وَالسِّقْطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ، يُدْعَى لِوَالِدَيْهِ بِالْعَافِيَةِ وَالرَّحْمَةِ".

ثانياً - استخراج المدار:

كما يتضح مما سبق، الحديث مداره على سَعِيد بن عُبيد اللَّه.

ثالثاً - ترجيح الإسناد بعد رصد الإتفاق والإختلاف على المدار:

بعد دراسة الطرق المختلفة لتخريج الحديث الواردة تحت البند "أولاً" أعلاه، ترجح عندي أن الإسناد الحقيقي للحديث هو:

"سَعيد بن عُبيد اللَّه، عن زِياد بن جُبَير بن حَيَّة، عن أَبِيه، عن المُغيرة بن شُعبة".

رابعاً - دراسة الإسناد من ناحية عدالة وضبط الرواة، و اتصال الإسناد:

المبحث الأول - دراسة الإسناد من ناحية عدالة وضبط الرواة:

الخلاصة: رجال الإسناد ثقات. فأما الراوي الأول (المدار): فهو سعيد بن عبيدالله الثقفي، وهو ثقة ربما وهم. وأما الراوي الثاني: فهو زياد بن جبير بن حية، وهو ثقة. وأما الراوي الثالث: فهو جبير بن حية، وهو ثقة، تابعي روى عن عمر بن الخطاب، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن مقرن المزني.

والتفاصيل موضحة أدناه لكل راو على حده، بدءاً من الراوي الأول الذي سمع الترمذي منه الحديث إلى منتهاه.

بِشر بن آدم: تعريفه: الأسم: بشر بن آدم بن يزيد. الشهرة: بشر بن آدم البصري. الكنيه: أبو عبد الرحمن ابن بنت أزهر السمان. النسب: البصري. عاش في: البصرة. الطبقة: العاشرة.

أقوال الأئمة فيه: أبو حاتم الرازي: ليس بقوي. أحمد بن شعيب النسائي: لا بأس به. ابن حجر العسقلاني: صدوق فيه لين. الدارقطني: ليس بقوي. الذهبي: صدوق. مسلمة بن القاسم الأندلسي: صالح. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: صدوق فيه لين.

إسماعيل بن سعيد بن عُبيد الله: تعريفه: الأسم: إسماعيل بن سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية بن مسعود بن معتب بن مالك بن عمرو. الشهرة: إسماعيل بن سعيد الثقفي. النسب: الجبيري، البصري، الثقفي. عاش في: البصرة. الطبقة: التاسعة. أقوال الأئمة فيه: أبو حاتم الرازي: شيخ، أدركته ولم أكتب عنه. ابن حجر العسقلاني: صدوق. الذهبي: وثقه. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: صدوق.

سعيد بن عُبيد الله (المدار): تعريفه: الأسم: سعيد بن عبيد الله بن جبير بن حية بن مسعود بن معتب بن مالك بن عمرو. الشهرة: سعيد بن عبيد الله الثقفي. النسب: الجبيري، البصري، الثقفي. عاش في: البصرة. الطبقة: السابعة. أقوال الأئمة فيه: أبو زرعة الرازي: ثقة. أحمد بن حنبل: ثقة. أحمد بن شعيب النسائي: ليس به بأس. ابن حجر العسقلاني: صدوق ربما وهم، مرة: واستنكر البخاري في التاريخ حديثاً من روايته عن عبد الله بن بريدة، وروى له في الصحيح حديثين لهما شواهد. الدارقطني: ليس بالقوي، يحدث بأحاديث يسندها وغيره يوقفها. الذهبي: ثقة. يحيى بن معين: ثقة. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة ربما وهم.

زياد بنِ جُبَيرِ بنِ حَيَّة: تعريفه: الأسم: زياد بن جبير بن حية بن مسعود بن معتب بن مالك بن عمرو. الشهرة: زياد بن جبير الثقفي. النسب: الجبيري، البصري، الثقفي. عاش في: البصرة. تابعي روى عن أبيه، وعن صحابة منهم المغيرة بن شعبة، وعبدالله بن عمر. الطبقة: الرابعة.

أقوال الأئمة فيه: أبو دواد السجستاني: هذا زياد الجهبذ. أبو زرعة الرازي: ثقة. أحمد بن حنبل: من الثقات، ومرة: رجل معروف.

أحمد بن شعيب النسائي: ثقة. أحمد بن صالح الجيلي: وثقه. ابن حجر العسقلاني: ثقة وكان يرسل. الدارقطني: ليس به بأس. الذهبي: ثقة. يحيى بن معين: ثقة. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة.

جُبَيرِ بنِ حَيَّة: تعريفه: الأسم: جبير بن حية بن مسعود بن معتب بن مالك بن عمرو. الشهرة: جبير بن حية الثقفي.

الكنيه: أبو فرشاد. النسب: البصري، الثقفي، الطائفي. عاش في: العراق، البصرة، الطائف. قال عنه أبو محمد بن حيان: كان يسكن الطائف، وكان معلم كتاب، ثم قدم العراق فصار من كتبة الديوان، فلما ولي زياد أكرمه وعظمه وقربه فعظم شأنه وولاه أصبهان، وله بالبصرة أولاد منهم عاصم وزياد ولزياد أحاديث مسندة. تابعي روى عن صحابة: عمر بن الخطاب، المغيرة بن شعبة، النعمان بن مقرن المزني. الطبقة: الثالثة.

أقوال الأئمة فيه: ابن حجر العسقلاني: ثقة جليل (وثقه لرواية البخاري له). ابن حبان: ثقة. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة.

المبحث الثاني - دراسة الإسناد من ناحية الإتصال:

وبعد أن دراستنا في المبحث الأول لشرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد، نبدأ بدراسة شرط اتصال السند، فنقول وبالله التوفيق: بعد بحث الطرق المختلفة للحديث والواردة تحت البند "أولاً" أعلاه، تم تحديد الإسناد الحقيقي للحديث (من المدار إلى منتهاه) وهو:

"سَعيد بن عُبيد اللَّه، عن زِياد بنِ جُبَيرِ بنِ حَيَّة، عن أَبيه، عن المُغيرة بنِ شُعبة ".

الإسناد السابق متفق مع إسناد الترمذي بدءاً من المدار إلى منتهاه، وهو: حدَّثنا بِشرُ بنُ آدم ابنُ بِنْتِ أَزهَرَ السَّمَّانِ البَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، مرفوعاً إلى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم.

أما الترمذي، فقد قال: "حدثنا بشر ..". وأما بشر، فقد قال: "حدثنا إسماعيل بن سعيد ..". وأما إسماعيل بن سعيد، فقد قال: "حدثنا أبي ..". ولفظ "حدثنا" من صيغ الأداء الصريحة التي يستخدمها المحدثون للتعبيرعن السماع من الشيخ. وأما سعيد بن عبيدالله، بتصريحه: "عن زياد بن جبير بن حية، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة، مرفوعاً .."، فإن الراوي: سعيد بن عبيدالله غير معروف بالتدليس، كما أن معاصرة (عمه) زياد بن جبير متحققة في البصرة، وموثق في كتب التراجم بالأخذ عن شيخه زياد بن جبير، وبالتالي شرط اللقاء متحقق أيضاً.

وهناك شواهد ومتابعات عديدة تفيد تحقق سماع "سعيد بن عبيدالله" من عمه "زياد بن جبير" في الجملة، وسماعه بالحديث موضع هذا البحث تحديداً، منها:

ما أخرجه النسائي في السنن الصغرى، حديث رقم (1940)، وتصريح سعيد بالسماع من زياد. وما أخرجه ابن ماجه في سننه، حديث رقم (1509)، وتصريح سعيد: "حدثني عمي زياد بن جبير..". وما أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم (17934)، وتصريح سعيد: "حدثني عمي زياد بن جبير..". وما أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم (17903)، وتصريح المبارك: "أخبرني زياد بن جبير.." بمتن الحديث موضع البحث.

النتيجة: تُقبل العنعنة من الراوي: "سعيد بن عبيدالله" وتُحمل على الإتصال، حيث أن هذا الراوي لم يكن موصوفاً بالتدليس، ويُعلَم أنه قد سمع من شيخه (والذي هو عمه) الذي عنعن عنه، وبالتالي إذا حدث عنه في بعض الأحاديث بصيغة "عن" فهو قد سمع منه في الجملة، ويثبت هذا السماع، وتحمل على الاتصال.

وأما: "زياد بن جبير بن حية، عن أبيه، عن المغيرة بن شعبة":

فقد ثبت سماع زياد بن جبير عن أبيه في الجملة، ولم يعرف عن زياد بن جبير التدليس وفقاً لأقوال أئمة الحديث ومنهم: أبي داود، أبو زرعة الرازي، أحمد بن حنبل، النسائي، الذهبي، الدارقطني، يحي بن معين، وبالتالي قول ابن حجر عن زياد: "

ثقة وكان يرسل" لا يضره، وخصوصاً أن هناك شواهد ومتابعات عديدة لهذا الحديث تفيد تحقق سماع "زياد بن جبير" من أبيه، منها:

ما أخرجه ابن ماجه في سننه، حديث رقم (1509)، وتصريح زياد: "حدثني أبي ..". وما أخرجه أحمد في مسنده، حديث رقم (17903)، وتصريح زياد في رواية المبارك: "أخبرني أبي ..". وأخرج ابن ماجة في سننه: باب ما جاء في شُهود الجنائز - حديث رقم (1483)، ما يفيد أن زياد بن جبير قد "سمع" هذا الحديث من المغيرة بن شعبة، مباشرة دون طريق أبيه.

النتيجة: تُقبل العنعنة من الراوي: "زياد بن جبير" وتُحمل على الإتصال، حيث أن هذا الراوي لم يكن موصوفاً بالتدليس، ويُعلَم أنه قد سمع من أبيه، وبالتالي إذا حدث عنه في بعض الأحاديث بصيغة "عن" فهو قد سمع منه في الجملة، ويثبت هذا السماع، وتحمل على الاتصال.

وأما: "جبير بن حية، عن المغيرة بن شعبة":

يعد "جبير بن حية" راوي من التابعين، وثقة ابن حجر وابن حبان ولم يعرف بالتدليس، وروى عن عمر بن الخطاب، والمغيرة بن شعبة، والنعمان بن مقرن المزني. وقد أخرج له البخاري في صحيحه. هناك شواهد ومتابعات عديدة لهذا الحديث تفيد تحقق سماع "جبير بن حية" من "المغيرة بن شعبة"، منها: ما أخرجه ابن ماجه في سننه، حديث رقم (1509)، وتصريح جبير أنه: "سمع المغيرة بن شعبة ..".

النتيجة: تُقبل العنعنة من الراوي: "جبير بن حية" وتُحمل على الإتصال، حيث أن هذا الراوي لم يكن موصوفاً بالتدليس، ويُعلَم أنه قد سمع من المغيرة بن شعبة، وبالتالي إذا حدث عنه في بعض الأحاديث بصيغة "عن" فهو قد سمع منه في الجملة، ويثبت هذا السماع، وتحمل على الاتصال.

خامساً - النظر في السلامة من الشذوذ (بمعنى التفرد) والعلة:

اختلف في الحديث من ناحية الرفع للرسول صلى الله عليه وسلم، أو الوقف على المغيرة بن شعبة.

فرواه سعيد بن عبيدالله وأخوه المغيرة بن عبيدالله، عن زياد بن جبير مرفوعاً (الترمذي، أبي داود، النسائي، ابن ماجة هو موضح تحت بند أولاً). وأخرجه أحمد في مسنده مرفوعاً - تحت رقم (17903)، عن طريق المبارك، عن زياد بن جبير. ورفع الحديث أيضاً عبدالله بن بكر المزني، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير (الطبراني في الكبير، حديث رقم 1044). وأخرج أحمد في مسنده هذا الحديث موقوفاً عن طريق إسماعيل، عن يونس بن عبيد، عن زياد بن جبير (حديث رقم 17910).

والظاهر مما سبق أن هذا الحديث مرفوع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله أعلم.

سادساً - الحكم على الحديث:

حكم الأئمة على الحديث:

الترمذي: حسن صحيح. أبو داود: سكت عنه (وفي رسالته لأهل مكه: كل ما سكت عنه فهو صالح). النسائي: صحيح. ابن حبان: صحيح. البيهقي: شك قبيصة في رفعه. ابن حزم: احتج به. ابن قدامه: صحيح. ابن عبدالهادي: روي بطرق وفي لفظه اختلاف.

ابن الملقن: صحيح / حسن. ابن باز: إسناده حسن. الألباني: صحيح. شعيب الأرناؤوط: صحيح. العظيم آبادي: ليس في إسناده اضطراب.

حكمي على الحديث:

وبناء على دراستنا لمدى توفر شروط الصحة في الحديث موضع البحث، أرى أن الحديث هو حديث صحيح، والله أعلم.

الحديث الثالث - باب ما جاء في فضل التطوع وست ركعات بعد المغرب

أخرج الحديث الترمذي في جامعه، رقم الحديث (209)، ولفظه:

"حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ - يَعْنِي: مُحَمَّدَ بْنَ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيَّ الكوفي - قال: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قال: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ عُدِلْنَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً".

أولاً - جمع طرق الحديث:

الكتب التي ورد فيها الحديث - من الكتب التسعة:

سنن ابن ماجه: حديث رقم (1170) - باب ما جاء في الست ركعات بعد المغرب، ولفظه: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ،قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ الْعُكْلِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ الْيَمَامِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ ..".

كما ورد الحديث مرة أخرى في سنن ابن ماجه: حديث رقم (1377) - باب ما جاء في الصلاة بين المغرب والعشاء، ولفظه: "حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، قَالَا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ الْيَمَامِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..".

الحديثان أعلاه من طريق عمر بن أبي خثعم، عن يحي بن أبي كثير ، عن أبي سلمه، عن أبي هريرة .رضي الله عنه . مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الكتب التي ورد فيها الحديث - بخلاف الكتب التسعة:

ورد في كتب عديدة، منها:

صحيح ابن خزيمة: حديث رقم (1131) باب جماع أبواب صلاة التطوع قبل الصلوات المكتوبات وبعدهن، ولفظه: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي خَثْعَمٍ الْيَمَامِيُّ، نا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..".

والمعجم الأوسط للطبراني: حديث رقم (831)، "باب الألف: من اسمه أحمد"، ولفظه: "حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: نا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلْوَانِيُّ، قَالَ: نا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَثْعَمٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..".

الحديثان أعلاه أيضاً من طريق عمر بن أبي خثعم، عن يحي بن أبي كثير، عن أبي سلمه، عن أبي هريرة .رضي الله عنه . مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد ورد متن الحديث بألفاظ مختلفة وباختلافات يسيرة، منها:

"من صلَّى بعد المغربِ ستَّ ركعاتٍ لم يتكلَّمْ فيما بينهُنَّ بسوءٍ عَدَلْنَ لهُ بعبادةِ ثِنْتَيْ عشرةَ سَنَةً".
"من صلَّى بعد المغربِ ستَّ ركعاتٍ لم يتكلَّم بينهُنَّ بسوءٍ عَدَلْنَ لهُ بعبادةِ ثِنْتَيْ عشرةَ سَنَةً".

"من صلَّى ستَّ رَكعاتٍ بعدَ المغربِ لم يتَكلَّم فيما بينَهنَّ عدلنَ بعبادةِ ثنتي عشرةَ سنةٍ".

"من صلَّى ست ركعاتٍ بعدَ المغربِ، لا يتكلُّم بينهنَّ بشيءٍ إلَّا بذكرِ اللهِ، عُدِلْنَ له بعبادةِ اثنتَي عشرةَ سنةً".

"من صلَّى بعدَ المغربِ سِتَّ ركَعاتٍ لَمْ يتكلَّمْ بَيْنَهنَّ بشيءٍ عدَلْنَ له عبادةَ اثنتَيْ عَشْرةَ سَنةً".

"من صلى بعدَ المغربِ ستَّ ركَعاتٍ عُدِلْنَ له بعبادةِ ثِنْتَيْ عَشْرةَ سنةً".

"من صلَّى المغربَ ثُمَّ صلَّى بعدَها سِتَّ ركعاتٍ قبلَ أنْ يَتَكَلَّمَ بِسُوءٍ كتب اللهُ لهُ عِبادَةَ ثِنْتَيْ عشرَةَ سَنَةً".

ثانياً - استخراج المدار:

كما يتضح مما سبق، الحديث مداره على "عمر بن الخثعم" عن يحيى بن أبي كثير.

ثالثاً - ترجيح الإسناد بعد رصد الإتفاق والإختلاف على المدار:

بعد دراسة الطرق المختلفة لتخريج الحديث الواردة تحت البند "أولاً" أعلاه، ترجح عندي أن الإسناد الحقيقي للحديث هو:

"عمر بن عبدالله بن أبي خثعم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة".

رابعاً - دراسة الإسناد من ناحية عدالة وضبط الرواة، و اتصال الإسناد:

المبحث الأول - دراسة الإسناد من ناحية عدالة وضبط الرواة: الخلاصة: الحديث مداره على عمر بن أبي خثعم وهو راو ضعيف منكر الحديث. وأما يحيى بن أبي كثير، فهو ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل. وأما أبي سلمة بن عبدالرحمن، فهو تابعي ثقة إمام مكثر الرواية.

والتفاصيل موضحة أدناه لكل راو على حده، بدءاً من الراوي الأول: عمر بن عبدالله بن أبي خثعم (المدار).

عمر بن عبدالله بن أبي خثعم: تعريفه: الأسم: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم. الشهرة: عمر بن عبد الله اليمامي. النسب: اليمامي. عاش في: اليمامة. الطبقة: السابعة.

أقوال الأئمة فيه: أبو أحمد بن عدي الجرجاني: منكر الحديث، وبعض حديثه لا يتابع عليه. أبو بكر البيهقي: منكر الحديث. أبو زرعة الرازي: واهي الحديث. ابن حجر العسقلاني: ضعيف. الدارقطني: ضعيف. محمد بن إسماعيل البخاري: ضعيف الحديث، ذاهب، ومرة: منكر الحديث. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ضعيف.

يحيى بن أبي كثير: تعريفه: الأسم: يحيى بن صالح بن المتوكل. الشهرة: يحيى بن أبي كثير الطائي. الكنيه: أبو نصر. النسب: البصري، الطائي، اليمامي. عاش في: اليمامة، المدينة، البصرة. مولي: مولى بني طئ. توفي عام: 129

أقوال الأئمة فيه: أبو جعفر الطحاوي: ما بقي على وجه الأرض مثل يحيى بن أبي كثير. أبو جعفر العقيلي: يذكر بالتدليس. أبو حاتم الرازي: إمام لا يحدث إلا عن ثقة. أبو حاتم بن حبان البستي: كان يدلس. أبو عبد الله الحاكم النيسابوري: ثقة.

أحمد بن حنبل: من أثبت الناس. أحمد بن صالح الجيلي: ثقة، يعد من أصحاب الحديث. أيوب بن أبي تميمة السختياني: ما أعلم أحداً بعد الزهرى أعلم بحديث أهل المدينة منه. ابن حجر العسقلاني: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل، وقد احتمل الأئمة تدليسه لإمامته، وقال مرة: أحد الأئمة الأثبات الثقات المكثرين، كثير الإرسال والتدليس والتحديث من الصحف، لم يسمع من أحد من الصحابة، ورأى أنساً ولم يسمع منه، واحتج به الأئمة. الذهبي: الإمام أحد الأعلام، كان من العباد العلماء الأثبات.

شعبة بن الحجاج: أحسن حديثاً من الزهري. علي بن المديني: ما أحد أروى عن يحيى بن أبي كثير من هشام والأوزاعي وحجاج الصواف. يحيى بن سعيد القطان: أحسن حديثا من الزهرى، ومرة: مرسلاته شبه الريح. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.

أبي سلمة بن عبد الرحمن: تعريفه: الأسم: عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث بن زهرة. الشهرة: أبو سلمة بن عبد الرحمن الزهري. الكنيه: أبو سلمة النسب: المدني، الزهري، القرشي. عاش في: المدينة. مات في: المدينة. قاضي المدينة، وأحد فقهاء المدينة السبعة. ولد عام: 22 توفي عام: 94 الطبقة: الثالثة.

أقوال الأئمة فيه: أبو زرعة الرازي: ثقة إمام، حديثه عن أبيه مرسل. أحمد بن صالح الجيلي: ثقة. ابن حجر العسقلاني: ثقة مكثر. ابن شهاب الزهري: أربعة وجدتهم بحوراً: عروة، وابن المسيب، وأبو سلمة، وعبيد الله. الذهبي: أحد الأئمة الكبار. علي بن المديني: ثقة إمام، حديثه عن أبيه مرسل. محمد بن سعد كاتب الواقدي: ثقة فقيه، كثير الحديث. محمد بن عمر: ثقة فقيه، كثير الحديث. يحيى بن معين: ثقة إمام، حديثه عن أبيه مرسل. الحكم على الراوي - وفقاً لكتاب تحرير تقريب التهذيب: الرتبة: ثقة إمام مكثر.

المبحث الثاني - دراسة الإسناد من ناحية الإتصال: وبعد أن دراستنا في المبحث الأول لشرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد، نبدأ بدراسة شرط اتصال السند، فنقول وبالله التوفيق:

بعد بحث الطرق المختلفة للحديث والواردة تحت البند "أولاً" أعلاه، تم تحديد الإسناد الحقيقي للحديث (من المدار إلى منتهاه) وهو: "عمر بن عبدالله بن أبي خثعم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة".

الإسناد السابق متفق مع إسناد الترمذي، وابن ماجة، وابن خزيمة، والطبراني (في معجمه الأوسط)، بدءاً من المدار إلى منتهاه.

مدار الحديث: عمر بن أبي خثعم، لم يرد عنه في حديث الترمذي صيغة أداء صريحه للدلالة على سماعه من شيخه: يحيى بن أبي كثير، ولا يقبل منه "العنعنة" حيث أنه راو ضعيف، منكر الحديث، لا يلتفت إليه. كما أنه لا يحتمل تفرد عمر بن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثير، لضعفه. وأبو سلمة بن عبدالرحمن الزهري ثقة إمام من المكثرين من الرواية، وله طلبة كثر ممن سمعوا عنه ولازموه، ولم يرد في السنن ما يقوي حديث عمر بن أبي خثعم من شواهد ومتابعات. وبالتالي نحمل حديث عمر بن أبي خثعم عن يحيى بن أبي كثيرعلى عدم الإتصال.

خامساً - النظر في السلامة من الشذوذ (بمعنى التفرد) والعلة:

حيث أن هذا البند يتعلق بالعلل الخفية في أحاديث الثقات، وحيث أن عمر بن أبي خثعم ضعيف / منكر الحديث، ولا توجد شواهد ومتابعات لحديثه، فبالتالي لا داعي لدراسة هذا المبحث.

سادساً - الحكم على الحديث:

حكم الأئمة على الحديث: الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي خثعم، قال: وسمعت البخاري يقول: عمر بن أبي خثعم منكر الحديث وضعفه جداً. المباركفوري - تحفة الأحوذي: فيه عمر بن أبي خثعم، قال الترمذي: ضعيف_ابن العربي - عارضة الأحوذي: منكر لا يلتفت إليه. الطبراني - المعجم الأوسط: لم يرو هذا الحديث إلا عمر بن أبي خثعم، وتفرد به زيد بن الحباب. ابن الجوزي - العلل المتناهية: فيه عمر بن أبي خثعم، قال البخاري: منكر الحديث وضعفه جداً، وذكر تضعيف أحمد وابن حبان. المزي - تهذيب الكمال: فيه عمر بن أبي خثعم، قال البخاري: ضعيف الحديث، وقال أبو زرعة: واهي الحديث. الذهبي - تلخيص العلل المتناهية: عمر بن أبي خثعم واه جداً، وروي نحوه بسند مظلم. ابن حجر - إتحاف المهرة: فيه عمر بن أبي خثعم، ونقل عن البخاري: منكر الحديث وضعفه جداً. الشوكاني - نيل الأوطار: في إسناده عمر بن أبي خثعم، وهو ضعيف جداً. المقدسي - السنن والأحكام: فيه عمر بن أبي خثعم، قال البخاري: منكر الحديث وضعفه جداً. البغوي - شرح السنة: فيه عمر بن أبي خثعم، قال البخاري: منكر الحديث وضعفه جداً. الألباني - ضعيف ابن ماجة: ضعيف جداً. الألباني - ضعيف الترغيب: ضعيف جداً. الألباني - السلسلة الضعيفة: ضعيف جداً. الألباني - ضعيف الجامع: ضعيف جداً.

حكمي على الحديث: وبناء على دراستنا لمدى توفر شروط الصحة في الحديث موضع البحث، أرى أن الحديث هو حديث ضعيف، والله أعلم.

خلاصة الدراسة : سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في دراسة وتحليل أسانيد ومتون ثلاثة أحاديث نبوية وردت في جامع الإمام الترمذي، وذلك من خلال تتبع طرقها، وتحديد مداراتها، وتقييم رواتها من حيث العدالة والضبط، والتحقق من اتصال الأسانيد، وفحصها من حيث السلامة من الشذوذ والعلل الخفية. وقد اعتمد البحث في ذلك على المنهج

التحليلي النقدي المتبع لدى علماء الحديث، بالرجوع إلى المصادر الأصيلة في علم الرجال والجرح والتعديل وكتب التخريج وشروح الحديث. خلصت الدراسة إلى نتائج متباينة بخصوص الأحاديث الثلاثة. ففيما يتعلق بالحديث الأول الخاص بكراهية الصوم في النصف الثاني من شعبان، ترجح للباحث صحته بدرجة مقبولة رغم ما أثير حوله من علل، وذلك لثقة رواته واتصال سنده وإمكانية الجمع بينه وبين الأحاديث الأخرى. أما الحديث الثاني المتعلق بالصلاة على الأطفال ومكان المشاة والركبان من الجنازة، فقد تبينت صحته بناءً على ثقة رواته واتصال إسناده وعدم وجود علة قادحة. وعلى النقيض من ذلك، توصلت الدراسة إلى ضعف الحديث الثالث المتعلق بفضل صلاة ست ركعات بعد المغرب، وذلك لضعف راويه الأساسي (عمر بن أبي خثعم) وانقطاع في السند، بالإضافة إلى عدم وجود ما يقويه من شواهد أو متابعات معتبرة. تؤكد هذه الدراسة على أهمية المنهج العلمي الدقيق في التعامل مع الأحاديث النبوية، وضرورة فحص الأسانيد والمتون بعناية قبل الحكم عليها. كما تبرز أهمية الرجوع إلى أقوال الأئمة النقاد والاستفادة من جهودهم في تمييز الصحيح من الضعيف. وتأمل الدراسة أن تكون قد قدمت إضافة علمية في مجال دراسة الحديث وتخريجه، وأن تساهم في توضيح درجة هذه الأحاديث لطلاب العلم والباحثين